ما المطلوب من المكلف معرفته تحقيق المقام ان يقال ان يعرف ما يجب في حق مولانا اجمالا فيما قام الدليل عليه اجمالا وتفصيلا فيما قام الدليل عليه تفصيلا **قوله** عقلا وشرعا او شرعا فقط الظاهر ان يقال عقلا فقط او شرعا فقط لان غير السمع والبصر والكلام المعتبر في اثباتها الدليل العقلي فقط ولا يكفي فيها النقلي للدور فان اراد انه مقوي للعقلي قلنا الدليل العقلي في السمع والبصر والكلام كذلك وقد يجاب بان الدليل النقلي اشرف فلذا اعتد به **قوله** والي امورنا لا تخفى ما في هذا التفسير من الحسن لكونه بين به انه ماخوذ من المولاة **قوله** فان المحام لفظة حق المأخوذ من تعليل لقوله وهو ما قامت عليه الادلة ليس غير اي لا يلزم ان تشعر بانه حق علينا شيء اي ثبت ولا يثبت علينا تفصيلا الا ما قام لنا عليه الدليل تفصيلا وذكر شيخنا سيدي عبد الله الفقوي النكسي رحمه الله تعالى ان حق بمعنى الذات وفي بمعنى اللام **قوله** او تفضل يعني بحجة ثم فرق اي من ما يليق بهم وما لا يليق فهو معطوف على اعتقد **قوله** فقال معطوف على اني **قوله** ما يجب وهو الصدق والامانة الواجبان وضداها المستحيلان والامراض البشرية التي لا تودي الى نقص وما تختص بالرسل وجوب التبليغ **قوله** مطلقا اشارة الى ان التبعيض باعتبار مطلق الواجب لانه يجب لله تعالى كمالات وجودية لا نهاية لها كما دل عليه الدليل من السنة فلا يلتفت الى قوله من قال عدم نهاية الواجب لله تعالى انما هو باعتبار السلوب ولا يصح ان يكون التبعيض باعتبار الواجب التفصيلي الواجب علينا معرفته تفصيلا او هو العشرون لا غير **قوله** على راي المصنف اي حيث اثبت الاحوال اما على راي نافيها ووافقه المصنف في شرح الكبرى فقال الحق ان الحال محال وانه لا واسطة بين الوجود والعدم فالواجب التفصيلي ثلاثة عشر لانه تجعل كونه تعالى قادرا الخ عبارة عن قيام المعاني بذاته تعالى **قوله** وما بعده به على ان قول المولى ثم يجب له تعالى سبع صفات الخ رد ليل على تمام الخبراي والعدة الخ لان المعاطيف التي مجموعها خبر عن مبتدا هو جمع في المعنى لا يكون بعضها مفردا وبعضها جملة معطوفة بيد لان الغرض ان الخبر مجموع المعاطيف المفردات لا كل واحد منها **قوله** معناه ظاهر اي بالنسبة لمقابله وهو العدم والا فقد وقع فيه خلاف

تمور

مشهور وهو كونه من الاحوال ام لا في القديم والحادث او زائدا على الموجود في الحادث دون القدم **قوله** التحقق بضم القاف من تحقق الشيء ثبت لا التحقيق بكسر القاف بعدها ياء بمعنى الاثبات **قوله** ووجود كل شيء عينه بمعنى انه ليس في الخارج صفة وجودية هي الوجود بل الوجود امر اعتباري عبارة عن التحقق فما شيخ الاشعري لا ينكر ان التحقق غير التحقق وانما ينكر ان يكون الوجود عبارة عن صفة وجودية قائمة بالذات وينكر ايضا كون الوجود عبارة عن صفة ثبوتية واسطة بين الوجود والعدم ثابتة في الخارج لانه ينكر الاحوال بخلاف الامام الرازي فانه يثبت الاحوال ويقول ان منها الوجود **قوله** فهذه صفة على مذهبه تجوز وكذا على السلوب صفات تجوز لان العدم مقيدات لكن لما كانت الذات توصف بها في اللفظ اطلق عليها صفات **قوله** والكل بمعنى ووجهه في الاخير انه عبر باستمرار الوجود في الماضي عن لازمه وهو انتفاء العدم السابق **قوله** وهما بمعنى ووجهه على قياس ما سبق انه عبر باستمرار الوجود في المستقبل عن لازمه وهو انتفاء العدم اللاحق **قوله** ازلا وابدا هذا باعتبار اخذ الوجود موصوفا بالوجوب الذي هو انتفاء العدم في جميع الازمنة ولو كان الزمن متوهما ليدخل انتفاء العدم في الازل فان الازل ازمنة توهمية لا تنتهي اما الوجود لا باعتبار وصفه بالوجوب المذكور فلا يستلزم العدم والبقاء وكذا الابد دل على الوجود ازلا ولا الوجود ابدا **قوله** وعلى سلب العدم السابق واللاحق بالالتزام الظاهر انه بالتضمن لانه اعتبر وصفه بالوجوب وكانه قيل الوجود الواجب فكانه اراد بالالتزام ما يشمل استلزام الكل لجزئه **قوله** ويجوز ان يكون من عطف الخاص على العام قد توهم المنافاة بين كونه من عطف اللازم على الملزوم وكونه من عطف الخاص على العام لان الخاص لا يكون الا زما للعام لزوما كليا اذ اللزوم اذا اطلق انصرف الى اللزوم الكلي والجواب ان المراد العموم والخصوص في القضايا فالقضية الكلية ملزومة لجزئيتها وجزئيتها لازمة لها والكلية يطلق عليها انها اعم من جزئيتها باعتبار افرادها اعني الكلية اكثر افرادا ويطلق عليها ايضا انها اخص باعتبار افرادها لانفرادها عن جزئيتها اي لا يلزم من وجود الجزئية وجود الكلية وهنا قولنا يجب لله تعالى الوجود

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)